

عمليات إصلاح المنظمة، بما فيها برنامج عمل التحوّل وتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والآثار المترتبة بالنسبة إلى المنظمة

تقرير من المدير العام

- ١- تدفع أهداف التنمية المستدامة وعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (إصلاح الأمم المتحدة) عجلة التغيير في جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية.
- ٢- وقد قطعت جميع كيانات الأمم المتحدة التزاماً على نفسها بالعمل بطريقة موحدة ومتسقة فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. وقد أعربت منظمة الصحة العالمية عن هذا الالتزام في بيانها الوارد في برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ دعماً لاقتراح الأمين العام "بوحدة العمل في الأمم المتحدة" بغية تحسين فعالية الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري.
- ٣- وتجلى أيضاً هذا الالتزام من جانب المنظمة في خطة العمل العالمية لتسريع التقدم صوب أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.^١ ويمكن لخطة العمل العالمية أن تكون بمثابة تجربة لتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، إذ إنها توضح أدوار وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، وتعظم فعالية المنظمة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية تحت قيادة واضحة، وتضمن الشفافية والمساءلة بشأن الموارد والنتائج.
- ٤- وفي جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين المنعقدة في عام ٢٠١٨،^٢ والمجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة المنعقدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩،^٣ قدمت الأمانة أحدث المعلومات إلى الدول الأعضاء بشأن إصلاح الأمم المتحدة وعلاقته ببرنامج عمل المنظمة الخاص بالتحوّل وبشأن أثره على عمل المنظمة.

١ Towards a global action plan for healthy lives and well-being for all – uniting to accelerate progress towards the health-related SDGs. Geneva: World Health Organization; 2018 (http://www.who.int/sdg/global-action-plan/Global_Action_Plan_Phase_I.pdf, accessed 11 April 2019).

٢ انظر الوثيقة ج ٧١/٤٣، والمحاضر الموجزة لجمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين، اللجنة "ب"، الجلسة الثالثة، الفرع ٢ (بالإنكليزية).

٣ انظر الوثيقة مت ٣١/١٤٤، والمحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة، الجلسة الثانية، الفرع ٤، والجلسة الرابعة عشرة، الفرع ١ (بالإنكليزية).

٥- وقد طلبت الدول الأعضاء المزيد من المعلومات عن مشاركة المنظمة في إصلاح الأمم المتحدة. ويعرض هذا التقرير الحالة الراهنة لعملية إصلاح الأمم المتحدة في آذار/ مارس ٢٠١٩، مع الإقرار بأن هناك بعض القرارات المتعلقة بالسياسات لم تتخذها بعد مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أهمية إصلاح الأمم المتحدة

٦- يُعد إصلاح الأمم المتحدة فرصة متاحة أمام المنظمة لتعزيز الاتساق، والحد من التجزئة، وتحسين الأثر الذي تُحدثه المنظمة، ولاسيما على الصعيد القطري. ومن أجل تحقيق الغاية المليارية الثلاثية المحددة في برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ والتي تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، يجب على المنظمة أن تعمل مع سائر منظومة الأمم المتحدة على إحداث الأثر في كل بلد، مع تحقيق المنظمة للامتياز في عملها المتعلق بوضع القواعد والمعايير وعملها التقني في الوقت ذاته. وتُعد المنظمة السلطة الأولى المعنية بالتنسيق في مجال العمل الدولي المتعلق بالصحة، وبتنظيم الحوار بشأن السياسات وتوجيهه، بما في ذلك على أعلى المستويات، بوصفها الشريك الرئيسي لجميع الجهات الفاعلة في مجال الصحة. ويجب على المنظمة أن تعمل مع الشركاء وأن تستفيد من قدرات منظومة الأمم المتحدة ككل في معالجة قضايا الصحة العالمية المعقدة.

٧- وعلى الصعيد القطري، في إمكان المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة أن يساعدوا المنظمة على موازنة المشورة المقدمة بشأن السياسات والإجراءات على مستوى العديد من القطاعات وعلى نطاق المنظومة ككل، وهي مشورة وإجراءات لا غنى عنها في تحقيق الحاصلات الصحية. ومن شأن تعزيز تكامل الأصول التشغيلية للأمم المتحدة أن يدعم عمليات المنظمة الخاصة بالطوارئ دعماً كبيراً، على النحو الذي شوهد في استجابتها لفاشيات مرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨- ويجسد برنامج عمل التحول أهداف إصلاح الأمم المتحدة. وقد استرشدت المناقشات الدائرة لوضع نموذج تشغيلي جديد للمنظمة وخاصةً على الصعيد القطري، بعملية إصلاح الأمم المتحدة، ولاسيما رؤية الأمين العام بشأن تنسيق أفرقة الأمم المتحدة القطرية. كما تُعد زيادة الشفافية والفعالية والمساءلة هدفاً مشتركاً لتحول المنظمة وإصلاح الأمم المتحدة.

مشاركة المنظمة في إصلاح الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية

٩- تعمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة منذ أيار/ مايو ٢٠١٨ على المُضي قدماً بتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في القرار ٧٢/٢٧٩ (٢٠١٨)^١ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.^٢

١ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

(http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/72/279)، تم الاطلاع في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٩.

٢ الوثيقة A/72/684-E/2018/7، إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة (<http://undocs.org/A/72/684>)، تم الاطلاع في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٩.

١٠- وتشترك المنظمة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي يرأسها نائب الأمين العام، حيث يشارك المدير العام أو من ينوب عنه في اجتماعات الأعضاء الرئيسيين لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واجتماعات الفريق الأساسي وفي الفريق الاستشاري. وتتولى هذه الهيئات التوجيه في وضع الوثائق الخاصة بالسياسات والإرشادات التنفيذية من أجل المُضي قدماً بمختلف مسارات عملية إصلاح الأمم المتحدة (انظر الفقرات ١٧-١٩ أدناه).

١١- كما أن المنظمة ممثلة على المستويات العليا في سائر الآليات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ فريق العمل المعني بحقوق الإنسان و"عدم ترك أي أحد خلف الركب" وبرنامج العمل المتعلق بوضع القواعد والمعايير لفريق النتائج الاستراتيجية التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ أفرقة الصياغة المعنية بإعداد إرشادات جديدة بشأن إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة؛ إطار الإدارة والمساءلة.

١٢- ولضمان استرشاد تجارب المنظمة بشأن الاستعراضات الجارية للهيكل الإقليمي للأمم المتحدة ولمكاتب الأمم المتحدة المتعددة الأقطار بخبرات المنظمة، رُشح ممثلو المنظمة في بلدان جنوب المحيط الهادئ وبيرادوس وبلدان منطقة شرق الكاريبي للمشاركة في هذه الاستعراضات والانضمام إلى الزيارات الإقليمية. وقد حُدثت جهة للتنسيق في كل مكتب من المكاتب الإقليمية للمنظمة كي تشارك في استعراض الهيكل الإقليمي للأمم المتحدة.

١٣- وتواصل المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة المشاركة في الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ففي الإقليم الأوروبي مثلاً، تتولى المنظمة قيادة التحالف المعني بالصحة وتسهم في التحالفات المعنية بالمساواة بين الجنسين والشباب والحماية الاجتماعية.

١٤- وتجري مكاتب المنظمة الإقليمية في أفريقيا وشرق المتوسط استعراضات وظيفية لمكاتب المنظمة القطرية في إقليم كل منها. ويتمثل الغرض من الاستعراضات في ضمان أن المنظمة تحدد الأولويات الأشد إلحاحاً وأن لديها القوى العاملة اللازمة لتقديم الدعم الذي يركز تركيزاً شديداً على احتياجات البلدان المضيفة وتوقعاتها وينسق تنسيقاً جيداً مع الشركاء. ويُعتبر المنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة وأفرقتها القطرية شركاء رئيسيين للمنظمة على الصعيد القطري وأطرافاً في عملية الاستعراض في جميع البلدان. ووضعت المكاتب الإقليمية الأخرى عمليات للاستعراض الدوري لقدرات المكاتب القطرية وملاءمتها في كل إقليم من الأقاليم.

١٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عقدت المنظمة أول اجتماعاتها الإدارية العالمية، وكان فريق الإدارة العليا في المنظمة وجميع ممثلي المنظمة من بين المشاركين فيه. وعُقدت جلسة تفاعلية مع نائب الأمين العام والأمين العام المساعد الذي كان حينئذ يترأس الفريق الانتقالي (وترأس بعد ذلك مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة). ويُعزّز هذا التعاون بين كبار المسؤولين في المنظمة والأمم المتحدة اتساق عمل المنظمة مع عملية إصلاح الأمم المتحدة ومشاركتها فيها. وأكدت الجلسة الالتزام القوي لكلا المنظمين بتوجيه الجهود المبذولة في سبيل الإصلاح على نحو يحقق كامل إمكانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، مع احترام هيكل تصريف الشؤون في المنظمة وصلاحياتها، بما في ذلك ولايتها ووظائفها المتعلقة بوضع القواعد والمعايير وعملها الإنمائي والإنساني.

١٦- ومن أجل تنسيق مشاركة المنظمة في إصلاح الأمم المتحدة على نحو أفضل وضمان تحقيق مصالح المنظمة في عملية الإصلاح، عيّن المدير العام في آذار/مارس ٢٠١٩ المدير العام المساعد المسؤول عن مكتب المنظمة في الأمم المتحدة ممثلاً خاصاً للمدير العام ليعنى بإصلاح الأمم المتحدة وقبل تعيينه، كانت المسؤولية عن إصلاح الأمم المتحدة داخل الأمانة موزعة بين الوحدات المعنية بالعمليات المؤسسية والتنسيق القطري والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية وفريق الإدارة العامة. وتقع الآن مسؤولية تنسيق دور المنظمة في إصلاح الأمم المتحدة حصراً على عاتق الممثل الخاص.

مسارات إصلاح الأمم المتحدة والتطورات الأخيرة

١٧- يستند إصلاح الأمم المتحدة إلى سبعة مسارات للعمل، وهي: تعظيم أثر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ إيجاد جيل جديد من الأفرقة القطرية؛ تنشيط نظام المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة؛ إعادة تشكيل النهج الإقليمي؛ إخضاع القيادات لمزيد من المساءلة وتحسين تصريف الشؤون؛ اتباع نهج شامل للمنظومة بأكملها إزاء الشراكة؛ إبرام اتفاق جديد بشأن التمويل.

١٨- وقد استُكمِلت بعض الأنشطة بالفعل، على النحو التالي:

- بدأ تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عندما أصبح ١٢٩ منسقاً مقيماً ممن يتولون قيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وموظفي المكاتب في ١٦٥ بلداً وإقليماً ومنطقة، خاضعين مباشرة لسلطة الأمين العام. وتولى مكتب التنسيق الإنمائي الإدارة الداخلية لهذا الانتقال، بالاستناد إلى توصيف جديد لوظيفة المنسق المقيم وإلى الإرشادات الواردة في نشرة الأمين العام التي صدرت بشأن الولاية الممنوحة بنظام المنسقين المقيمين وتنظيمه. وأرسل الأمين العام خطابات إلى رؤساء وحكومات جميع البلدان التي يُعتمد فيها المنسقون المقيمون، تشير بوضوح إلى أنهم يُعدون الممثلين الأرفع مستوى لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتطالب بإدراج وظيفة المنسق المقيم في الإطار القانوني المبرم بين الحكومة والأمم المتحدة.
- وقد تقرر تمويل نظام المنسقين المقيمين عن طريق ما يلي: إنشاء صندوق ائتماني جديد محدد الغرض؛ التنفيذ الكامل للاتفاق الخاص بزيادة تقاسم التكاليف بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفرض رسوم تنسيق بنسبة ١٪؛ المساهمات الطوعية.
- وزيدت الموارد البشرية بإضافة عدد من المناصب الجديدة يناهز الضعف في مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة وتحديد خمس وظائف من الفئة المهنية كحد أدنى للقدرات اللازمة في كل مكتب من مكاتب المنسقين المقيمين. ويجري حالياً استقدام الموظفين لهذه المناصب الإضافية.
- ونُشر الفصل الخاص بالبلدان من فصول إطار الإدارة والمساءلة، الذي يحدد أدوار المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومسؤولياتهم وخضوعهم للمساءلة عن النتائج، على النحو المحدد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٩- وتشمل الأنشطة قيد التنفيذ ما يلي:

- وضع الصيغة النهائية لإرشادات جديدة بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتضمن مدخلات الأعضاء الرئيسيين لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- وسيُنقح إطار الإدارة والمساءلة في عام ٢٠١٩ ليُجسّد تنفيذه على الصعيد القطري وتحديد التحديات الرئيسية المطروحة. وسيشمل الإطار فصلاً أخرى تتناول المساءلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وسيضمن المواءمة مع سائر الإصدارات الخاصة بالإصلاح، مثل إرشادات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والوثيقة الاستراتيجية الشاملة للمنظومة بأكملها الموضحة أدناه، وحصائل استعراضات المكاتب الإقليمية واستعراضات المكاتب المتعددة الأقطار.
- ويجري حالياً استعراض المكاتب الإقليمية والمكاتب المتعددة الأقطار. وستقدّم التوصيات إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٩.

- ويجري إعداد وثيقة استراتيجية شاملة للمنظومة بأكملها على أيدي فريق مشترك بين الوكالات لصياغة استراتيجية تتوافق حولها الآراء لتعظيم أثر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويقوم الأعضاء الرئيسيون لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بانتظام باستعراض التقدم المحرز في هذا العمل وبتقديم الإرشادات. وسيتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراض الخطوط العريضة لهذه الوثيقة الاستراتيجية في أيار/ مايو ٢٠١٩.
- وستخضع الصيغة النهائية لاتفاق الأمم المتحدة الخاص بالتمويل التي تم التفاوض بشأنها في مشاورات موسعة مع الدول الأعضاء، للاستعراض وستقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يعتمدها.
- ويستمر العمل بشأن عمليات تسيير الأعمال المشتركة، بما في ذلك المقار المشتركة والمكاتب الخلفية المشتركة، على أيدي فريق مخصص للمشروع يخضع لقيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. ويُعتمد تنفيذ هذا العنصر من عناصر إصلاح الأمم المتحدة في عام ٢٠٢١.

الآثار المترتبة على إصلاح الأمم المتحدة بالنسبة إلى المنظمة

- ٢٠- تعكف المنظمة على تقييم آثار إصلاح الأمم المتحدة على تصريف الشؤون والإدارة والتمويل في المنظمة، من أجل الاستفادة مع تنفيذها لولايتها من الفرص التي يتيحها هذا الإصلاح.
- ٢١- وتشترك المنظمة مشاركة تامة في نظام المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، ولكنها بوصفها السلطة التوجيهية والتنسيقية المعنية بالصحة، ستحتفظ بحقها في التعامل المباشر مع الحكومات المضيفة والشركاء الرئيسيين بشأن المسائل المتعلقة بالصحة. ومع ذلك، فإن المنظمة ستدعم أيضاً مسؤوليات المنسقين المقيمين المتعلقة بتسيير الأنشطة المشتركة وتنسيقها، ولاسيما في التصدي للتحديات المطروحة على نطاق قطاعات متعددة في مواجهة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. وتظل استراتيجيات التعاون الفطري وخطط العمل الثنائية السنوات الصادرة عن المنظمة بالاستناد إلى برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣، هي الصكوك الرئيسية للمساعدة بين الأمانة والدول الأعضاء في المنظمة والأساس الذي تركز عليه الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد. وسيظل ممثلو المنظمة في البلدان خاضعين للمساعدة في المقام الأول للمديرين الإقليميين المعنيين والمدير العام، ولكنهم سيخضعون أيضاً لمساعدة المنسقين المقيمين بشأن النتائج التي أبرم اتفاق جماعي بشأنها بموجب إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
- ٢٢- وسيكون إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد ضرورياً للتعاون الفعال مع المنسقين المقيمين وداخل أفرقة الأمم المتحدة الفطرية. وستشكل النتائج والمخرجات والحصائل التي أبرم بشأنها اتفاق جماعي أساساً لنظام المساعدة المزدوجة ولتعبئة الموارد والبرمجة المشتركة والعمل الجماعي. وسيلزم تعزيز قدرة ممثلي المنظمة والموظفين التابعين لهم في المكاتب الفطرية على المشاركة بفعالية في مختلف مراحل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، عن طريق تخصيص موظفين لذلك في المكاتب الرئيسية. وسيشكل برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ الأساس الذي سيستند إليه في تعزيز الأولوية التي تُعطى للصحة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

- ٢٣- وفيما يتعلق بعمليات تسيير الأعمال، وقع المدير العام على بيان بالاعتراف المتبادل في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، يسمح لوكالات الأمم المتحدة باستخدام سياسات الوكالات الأخرى وإجراءاتها وعقودها الإدارية وآلياتها التشغيلية ذات الصلة دون المزيد من التقييم أو الفحص أو الموافقة. وسييسر البيان تحقيق أوجه الفعالية والوفورات وسيُعزز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة.

٢٤- وقد زادت المنظمة من مساهمتها في ترتيبات تقاسم التكاليف لتصل إلى ٦,٩٨ مليون دولار أمريكي سنوياً. وتعتبر الأمانة هذه المساهمة استثماراً في تعزيز منظومة الأمم المتحدة من أجل تعظيم عمل المنظمة نفسها في سبيل تحقيق الأهداف المليارية الثلاثية بتحسين تنسيق عمل الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها. وقد زادت تكلفة نظام المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في المنظمة من لا شيء في الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٥,٢ مليون دولار أمريكي في الثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥ وإلى المبلغ نفسه في الثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧، وإلى ٩,٦ مليون دولار أمريكي في الثنائية ٢٠١٨-٢٠١٩؛ وخُصص مبلغ ١٤ مليون دولار أمريكي لذلك في ميزانية الثنائية ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٢٥- وفي القرار ٢٧٩/٧٢ (٢٠١٨) بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، تُعزز الجمعية العامة الإجراءات الجماعية الرامية إلى التعجيل بالنتائج في البلدان. وطلبت إلى رؤساء الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، القيام بقيادة الأمين العام بتقديم وثيقة استراتيجية شاملة للمنظومة بأكملها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفضلاً عن ذلك، فينبغي للدول الأعضاء وسائر الشركاء تنفيذ قرار اعتماد رسم تنسيق بنسبة ١٪ من المساهمات التي يسري عليها القرار (انظر الفقرة ١٨) لتمويل نظام المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة؛ كما ستخضع مساهمات سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة التي يسري عليها القرار لهذا الرسم.

٢٦- ويتطلب الوضع الدستوري والقانوني لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية عناية خاصة عند النظر في الآثار المترتبة على إصلاح الأمم المتحدة بالنسبة إلى منظمة الصحة العالمية. فمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية هي الوكالة المعنية بالصحة في منظومة البلدان الأمريكية، وقد أُنشئت بموجب ميثاق منظمة الدول الأمريكية. وقد استمر وجود منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على مدى أكثر من ١١٥ عاماً. وفي عام ١٩٤٩، وافقت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على أن تأخذ على عاتقها دوراً إضافياً بأن تكون بمثابة المكتب الإقليمي للأمريكتين التابع للمنظمة. وبذا فإن هذه المنظمة تحتفظ بشخصيتها القانونية المنفصلة عن منظمة الصحة العالمية وبهيكل تصريف الشؤون الخاص بها، ولديها نظام للحصص يستند إلى الهيكل القانوني لمنظمة الدول الأمريكية، وميزانيته الخاصة ونظامها الخاص للتخطيط والمساءلة، وإطارها الإبلاغي والقانوني الخاص. وفي هذا السياق، ستستمر منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مع احتفاظها بوضعها كمجموعة مستقلة غير تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، في التعاون مع المنظمة ومع منظومة الأمم المتحدة بوصفها المكتب الإقليمي للأمريكتين التابع للمنظمة، من أجل التنفيذ الناجح لإصلاح الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٧- ويقدم ملحق هذه الوثيقة المزيد من المعلومات عن أهم عناصر إصلاح الأمم المتحدة بالنسبة إلى المنظمة.

تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة وسائر أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة: نموذج لإصلاح الأمم المتحدة

٢٨- تلتزم منظمة الصحة العالمية بوصفها السلطة التوجيهية والتنسيقية المعنية بالصحة، بقيادة برنامج للتغيير يحقق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار وسائر الأهداف المتعلقة بالصحة). وتشكل خطة العمل العالمية التزاماً تاريخياً قطعتة ١٢ منظمة معنية بالصحة والتنمية، ويدعمه الأمين العام وقيادات مجموعة البلدان العشرين في إعلانهم الصادر في كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٨. وتشترك خطة العمل العالمية وعملية إصلاح الأمم المتحدة في الغرض نفسه، ألا وهو التمكين من الإسراع صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق دعم البلدان على نحو يتسم بمزيد من الاتساق والفعالية والكفاءة. وتستخدم المنظمة ميزة التزامن التي ينطوي عليها هذا الغرض المشترك المتمثل في العمل صوب تحقيق الهدف ٣ وسائر الأهداف المتعلقة بالصحة.

٢٩- وتتطلب بعض عناصر إصلاح الأمم المتحدة المزيد من العمل ومن التوضيح، مثلها في ذلك مثل أي مبادرة تسعى إلى تغيير نظام معقد وإعادة تشكيله. ولكن ينبغي ألا يصرف ذلك النظر عن الفرصة الفريدة التي تتيحها عملية إصلاح الأمم المتحدة. وقد حددت خطة عام ٢٠٣٠ أهدافاً طموحة وكلفت منظومة الأمم المتحدة بالعمل على نحو أكثر اتساقاً وخضوعاً للمساءلة. وتمشياً مع برنامج العمل العام الثالث عشر، تعتزم الأمانة هذه الفرصة للاستفادة من خطة العمل العالمية وعملية إصلاح الأمم المتحدة سواء بسواء في الوفاء بالوعد المقطوع في الهدف ٣ وسائر الأهداف المتعلقة بالصحة وتسريع إنجازه. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشكل عمل المنظمة نموذجاً لإصلاح الأمم المتحدة.

٣٠- وإقراراً بأن تحقيق الغايات المليارية الثلاثية لبرنامج العمل العام الثالث عشر يتطلب جهوداً مشتركة من الدول الأعضاء والأمانة وسائر الشركاء، يجب على المنظمة أن تواصل تعزيز تعاونها مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء المعنيين لإحراز تقدم فعلي ومُجدّي بشأن الأهداف المتعلقة بالصحة. وي طرح إصلاح الأمم المتحدة تحديات ويتيح فرصاً، مثله في ذلك مثل أي تقدم، ولكن بالإشراف الدقيق والعناية الشديدة بالتفاصيل، يمكن للمنظمة وللأشخاص الذين تخدمهم أن يستفيدوا من هذا الإصلاح. ومن هذا المنطلق ستواصل الأمانة إدارة إصلاح الأمم المتحدة وتنفيذه على نطاق المنظمة.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٣١- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

الملحق

لمحة عن العناصر الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة
والخطوات القادمة التي ستتخذها المنظمة

أدوار ومسؤوليات المنسقين المقيمين

١- تتعلق أهم التغييرات التي ينطوي عليها إصلاح الأمم المتحدة بنظام المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة. ويضطلع المنسقون المقيمون بموجب إصلاح الأمم المتحدة بـ "مهمة تنسيق مخصصة تنسم بالاستقلالية والنزاهة والتمكين وتركز على التنمية المستدامة" مع "تعزيز سلطة المنسقين على أفرقة الأمم المتحدة القطرية ودورهم في قيادتها، بوصفهم ممثلي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأرفع رتبة". وفضلاً عن هذه الزيادة في الوظيفة السياسية، فإن تعزيز سلطة المنسقين المقيمين ودورهم القيادي مجسدان فيما يلي:

- سلطة اتخاذ القرارات النهائية في حال عدم توافق الآراء بشأن الأغراض الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتخصيص التمويل الجماعي؛
- دور تنسيقي يقتضي التفرغ ومنفصل عن الدور السابق للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- قدرة أكبر على دعم الموظفين عن طريق زيادة قدرة المكاتب على الصعيدين العالمي والإقليمي في مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة؛
- تمويل مستقل وموسع، ودور أكبر في الجهود المشتركة المبذولة لتعبئة الموارد وفي الصناديق الائتمانية المتعددة الشركاء؛
- سلطة جديدة لضمان مواعيد برامج الوكالات مع الاحتياجات الوطنية ومع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛
- آلية مساهمة جديدة تعمل من خلال نموذج مصفوفة الإبلاغ الذي سيسهم فيه المنسقون المقيمون رسمياً في عملية تقييم أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي ستتولى بدورها تقديم المعلومات اللازمة لتقييم المنسقين المقيمين؛
- مشاركة المنسقين المقيمين كقاعدة عامة، في الاجتماعات مع رؤساء الدول والحكومات والوزارات المركزية.

٢- وتتعلق الخطوات القادمة التي ستتخذها المنظمة بما يلي:

- استعراض التوصيف الوظيفي لممثلي المنظمة ومناقشة تعديل نظام إدارة الأداء من أجل تعزيز التعاون مع الشركاء، ولاسيما أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وتعزيز مساهمة البلدان لممثلي المنظمة بشأن تحقيق الأغراض الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتجسيد المدخلات التي يساهم بها المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛
- إعداد الإرشادات والوحدات التدريبية لممثلي المنظمة من أجل تحسين تفاعلهم مع المنسقين المقيمين ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

- إعداد المواد لضمان فهم المنسقين المقيمين لولاية المنظمة ودورها وعملها، وإدراج القضايا الرئيسية المتعلقة بالصحة في التدريب الذي يتلقاه المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛
- بحث إمكانية تعزيز قدرة موظفي المنظمة على شغل مناصب المنسقين المقيمين.

جيل جديد من الأفرقة القطرية

٣- أصبحت أفرقة الأمم المتحدة القطرية الجديدة تتسم بمزيد من التبسيط وتعكس الأولويات والاحتياجات القطرية على نحو أفضل، بعد إدخال التغييرات التالية على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والوجود القطري وعمليات تسيير الأعمال المشتركة.

٤- أُعيد تحديد مكانة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ليصبح أهم صك لتخطيط جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري وتنفيذها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتشاور مع الحكومات الوطنية. وتستهدف الإرشادات الجديدة إعادة صياغة هيكل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومحتواه لضمان اتساقه بالاستراتيجية والمرونة وتوجهه إلى تحقيق النتائج.

٥- وعلى الرغم من أن مناقشة التفاصيل مازالت جارية، فإن العناصر المعززة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد ينبغي أن تشمل ما يلي: تسجيل أفضل للأبعاد الاقتصادية من أجل تجسيد أهمية المسائل الاقتصادية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛ تحقيق ملكية وطنية قوية بإرساء الروابط المتبادلة بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط الحكومات وعملياتها الخاصة بإعداد الميزانية؛ التدبر الرسمي في قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على إنجاز الأولويات المتفق عليها؛ التجسيد الأفضل لأهمية العمل المتعلق بوضع القواعد للوكالات المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية من أجل مواجهة التحديات الإنمائية واستدامة مكاسب التنمية؛ إيجاد صلة أوضح بين فترة السنوات الخمس التي يستغرقها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة. كما سيوفر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أساساً للميزنة وأنشطة جمع الأموال.

٦- وتشمل الخطوات القادمة التي ستتخذها المنظمة ما يلي:

- زيادة الجهود الرامية إلى تزامن وقت صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع وقت صياغة استراتيجيات التعاون القطري لضمان المواعمة المثلى في جميع مراحل وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذه؛
- ضمان تجسيد الصحة جيداً في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على نحو يتناسب مع الأولوية التي أُعطيت للصحة في خطط التنمية الوطنية، ومع قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأنشطته والتمويل المخصص لأنشطته المتعلقة بالصحة؛
- تقديم المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي لمزيد من الدعم، ولاسيما إلى المكاتب القطرية الأصغر حجماً؛
- دعم مشاركة المنسقين المقيمين بقدر أكبر في بلورة استراتيجيات التعاون القطري من أجل تعزيز المواعمة مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وضمان اتساق الإجراءات التعاونية. وسيكون المنسقون المقيمون وممثلو المنظمة مسؤولين مسؤولية مشتركة عن إعطاء الأولوية الكافية للصحة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧- **الوجود القطري.** سيجري استعراض قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تحقيق النتائج في بداية كل دورة من دورات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالاستناد إلى العناصر الثلاثة التالية: أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ المعايير المتفق عليها على الصعيد العالمي من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ الحوار الصريح والشامل للجميع مع الحكومات المضيفة. ويتوجه النموذج إلى تحديد "وجود قطري مصمم خصيصاً على أساس الاحتياجات"، وفقاً لأولويات التنمية القطرية واحتياجاتها الطويلة المدى. وقد يؤدي ذلك إلى بدء المناقشات مع الحكومات بشأن الوجود المادي وتشكيله.

٨- وتشمل الخطوات القادمة التي ستتخذها المنظمة ما يلي:

- مواصلة المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة استعراض قدرات المكاتب القطرية وما تحتاج إليه من مهارات، بالتشاور مع الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء على الصعيد القطري؛
- الاستفادة من الفرص المتاحة لاستعراض وجود المنظمة في البلدان في سبيل زيادة الفعالية والأثر على الصعيد القطري. وتشمل هذه الفرص استعراض المكاتب الإقليمية لقدرات المكاتب القطرية واستعراض قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية أثناء إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد.^١

٩- **عمليات تسيير الأعمال المشتركة، بما في ذلك المقار المشتركة.** تشمل عناصر عمليات تسيير الأعمال المشتركة ما يلي:

- الامتثال لاستراتيجية عمليات تسيير الأعمال بحلول عام ٢٠٢١؛
- العمل وفقاً لمبدأ الاعتراف المتبادل بأفضل الممارسات في مجال السياسات والإجراءات؛
- استخدام مكاتب خلفية مشتركة لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، تؤد جميع الخدمات المرتبطة بمواقع محددة، بحلول عام ٢٠٢٢؛
- تجميع عمليات تسيير الأعمال المرتبطة بمواقع محددة في ست أو سبع شبكات لمراكز الخدمات المشتركة التي تخضع لإدارة الكيانات الأكبر حجماً؛
- ويُنتظر أيضاً أن تكون هناك مرحلة تجريبية تتيح القبول أو الرفض. وينبغي أن تؤدي هذه التدابير إلى المزيد من أوجه الفعالية والوفورات، ليس فقط من خلال وفورات الحجم، وإنما أيضاً من خلال زيادة أوجه التآزر والاتساق البرمجية.

١٠- وتشمل الخطوات القادمة التي ستتخذها المنظمة ما يلي:

- تحليل عمليات تسيير الأعمال المشتركة على أساس كل حالة على حدة لضمان اتخاذ القرارات بالاستناد إلى تحليل فعال للتكلفة والعائد؛
- مواصلة التعاون عن كثب وتبادل المعلومات وإجراء المشاورات بانتظام مع فريق المشروع التابع للمجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال، الذي لا يزال في مرحلة جمع البيانات وتحليلها.

١ يُجدد نحو ٣٠ إطاراً من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سنوياً في المتوسط.

مواعمة الكيانات على الصعيد الإقليمي

١١- تختلف أدوار كيانات الأمم المتحدة ووظائفها وقدراتها على الصعيد الإقليمي اختلافاً كبيراً. وعلى الرغم من أن الهيكل الإقليمي يضطلع بدور مهم في تقديم الإرشادات الاستراتيجية والإرشادات بشأن السياسات والمساعدة التقنية والدعم التشغيلي، فما زالت هناك تداخلات وثرغات مهمة. ويُعد بذل الجهود للمواعة بين الكيانات الإقليمية أولوية واضحة. وتتبع عملية الإصلاح نهج مكون من مرحلتين. ففي البداية ستُتخذ تدابير لإضفاء الطابع الأمثل على الوظائف وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويستتبع ذلك دمج الأفرقة الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وآليات التنسيق الإقليمية الخاضعة لقيادة اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وستتضمن المرحلة الثانية تقديم الخيارات على أساس كل إقليم على حدة من أجل إعادة تحديد المواصفات وإعادة الهيكلة على نحو طويل المدى. وسيناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة التوصيات الناتجة عن هذه العملية ذات المرحلتين في أيار/ مايو ٢٠١٩.

١٢- ونظراً إلى أن توصيات الاستعراض الإقليمي غير متاحة بعد، فلا يمكن تحديد الفرص والتحديات.

١٣- وتتعلق الخطوات القادمة التي ستتخذها المنظمة بما يلي:

- تحليل الآثار المترتبة على التوصيات الصادرة عن الاستعراض الإقليمي بالنسبة إلى المنظمة، ما أن تُصبح هذه التوصيات متاحة؛
- إخطار اللجان الإقليمية التابعة للمنظمة بحصائل المناقشات وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالاستعراض الإقليمي.

الآثار المالية

١٤- باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، اتفقت الدول الأعضاء على فرض رسوم بنسبة ١٪ على جميع المساهمات المخصصة تخصيصاً شديداً لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية. ولن يطبق الرسم على المساعدات الإنسانية، والصناديق الرأسية العالمية، والبرنامج العالمي والمساعدة المتخصصة، ومساهمة البلدان المشمولة بالبرامج، وصناديق التمويل الجماعي، والبرامج المشتركة، والمساهمات التي نقلت عن ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. وتُحسب الرسوم عند توقيع اتفاق جديد وتُتقح إذا عُدلت الميزانية بنسبة تتجاوز ٢٠٪ من ميزانية الاتفاق الأولي الذي حُسبت الرسوم الأصلية على أساسه. وستحدد كل جهة مانحة موعد بدء تنفيذ الرسوم، وفقاً لتسوياتها الداخلية المحددة. وتتمثل الخيارات المطروحة لسداد الرسوم فيما يلي: أن تكون "تحت إدارة الجهة المانحة"، ويعني ذلك الدفع المباشر من الجهة المانحة إلى أمانة الأمم المتحدة؛ أو تكون "تحت إدارة الوكالة"، وفي هذه الحالة ترسل المنظمة كتاب اتفاق منفصل إلى الجهات المانحة يتضمن "بند خاص بالرسوم" لكل مساهمة تسري عليها تلك الرسوم.

١٥- وتشمل الخطوات القادمة التي ستتخذها المنظمة ما يلي:

- تتبع المساهمات التي تسري عليها الرسوم وامتنال الجهات المانحة. وسيتمثل دور المنظمة في إخطار الجهات المانحة وتحويل الرسوم إلى الصندوق الائتماني المحدد الغرض؛
- إعادة تأكيد باستمرار لجميع الجهات المانحة أن رسوم التنسيق البالغة نسبتها ١٪ ينبغي سدادها بالإضافة إلى المساهمة المخصصة لعمل المنظمة؛
- رصد آثار الرسوم على جهود تعبئة الموارد.

١٦- اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالتمويل. يسعى اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالتمويل إلى معالجة عدم التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية وتحسين التمويل الطوعي والتمويل القائم على المنح، وتعظيم الشفافية والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإجراءات والنتائج على نطاق المنظومة بأكملها. ويستند هذا الاتفاق إلى مبدأ اعتماد كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء على بعضها البعض ويُقر بأن تغير ممارسات التمويل للدول الأعضاء يجب أن يقوم على أساس مجموعة من الالتزامات المعززة من جانب كيانات الأمم المتحدة، من أجل زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل والحد من التجزئة ومن تكاليف المعاملات. وتشمل التزامات الدول الأعضاء المقترحة ما يلي: زيادة الموارد الأساسية إلى ٣٠٪ على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة؛ ومضاعفة صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات؛ وزيادة الصناديق المواضيعية الخاصة بكيانات محددة؛ وتوفير قدر كبير من الاستثمار المبدئي والدعم من جانب الدول الأعضاء لعمليات تسيير الأعمال المشتركة؛ والامتثال التام لمعدلات استرداد التكاليف على النحو الذي اعتمدته الأجهزة الرئيسية المعنية.

١٧- وتعلق الخطوات القادمة التي ستتخذها المنظمة بما يلي:

- مواصلة المنظمة استخدام هذه الآليات في توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة وضوح التمويل المرن المقدم من الدول الأعضاء. وقد نُشرت نماذج المنظمة للحوار المنتظم الخاص بالتمويل التي تحسّنت الآن بفضل منتدى الشركاء، كممارسة من أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة؛
- وبحث المنظمة لفرص الاستفادة من التمويل الجماعي في تحقيق الغايات المليارية الثلاثية لبرنامج العمل العام الثالث عشر.

= = =